

15 February 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين وخمسة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد ماريوس غرينيوس (كندا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٠٥ لمؤتمر نزع السلاح.

(تابع الرئيس بالإنكليزية)

حضرات الزملاء، قبل أن أعطي الكلمة إلى الوفود المسجلة على قائمة المستكلمين، أود الآن أن أقيم باختصار شديد ما توصلنا إليه في مؤتمر نزع السلاح وقد دخلنا أسبوعنا الثاني والأخير للرئاسة الكندية. وسيكون ذلك في إطار مواصلة مناقشتنا التي بدأناها يوم الخميس الماضي، حيث وضعتُ، كما تذكرون، أربعة أهداف، في بداية الرئاسة الكندية في ٢٥ كانون الثاني/يناير، لأعمالنا في مؤتمر نزع السلاح، وأود أن أستعرض بإيجاز كل هدف منها. وبإحدى ذي بدء، وفيما يتعلق بأول الأولويات، أي المشاورات المتعلقة ببرنامج عمل، بما في ذلك المشاورات التي أجريتها مع منسقي المجموعات الإقليمية، فقد لا أفاجئكم بالقول إن هذه المشاورات ستستمر لأننا لم نسجل أي إنجاز كبير يُذكر. وتذكرون أي أجريت مشاورات مع جميع الأعضاء على الصعيد الثنائي وكذلك في اجتماعات المجموعات الإقليمية وفي اجتماعات المتابعة، وأبلغتكم في ٢١ كانون الثاني/يناير بأنه لا تزال هناك مواقف لا تقبل التوفيق بينها بشأن الوثيقة CD/1864. ورغم ذلك، تظل هذه الوثيقة تشكل المعيار الذهبي وإن لم تحظ بدعم عام بمعنى قاعدة توافق الآراء.

وقد اقترحت بصورة غير رسمية مشروع برنامج عمل مبسطاً لا يتضمن أي ولاية من الولايات، بل مجرد بنود جدول الأعمال، والمسائل التي ينبغي لنا التركيز عليها، ألا وهي القضايا الأساسية الأربع وفقاً لما أشرتم إليه. وقد أستاذت أساساً إلى الجدول الزمني الإرشادي الذي تابعناه بدأب. ومع ذلك، لم يكن هناك حماس تام لهذا النهج، الذي كان ناجعاً بالفعل في منتصف التسعينات، كما أشار إلى ذلك بعض الزملاء. وأثناء الأسبوعين الماضيين من مناقشاتنا الموضوعية وتبادل الآراء بشأن القضايا الأساسية الأربع، استمعت إلى العديد من التصريحات المؤيدة للتفاوض بشأن بنود معينة أو حتى بشأن جميع القضايا الأساسية الأربع في آن واحد. ومع ذلك، لم يكن هناك، حتى الآن على الأقل، اتفاق تام على طريقة القيام بذلك ولا تزال مقولة فولتير "الأحسن هو عدو الحسن" هي السائدة هنا في سياق برنامج العمل.

وأعتقد أننا استفدنا من الوقت المخصص لنا أثناء الجلسات العامة التي عقدت خلال الأسبوعين الماضيين لتبادل وجهات نظر مفيدة. وأشكر الزملاء الذين أبدوا استعدادهم لمتابعة الاقتراحات التي تتعلق بالجدول الزمني الإرشادي لوضع نهج متوازن يركز على القضايا الأساسية الأربع، علماً بأنه يمكن لكل دولة عضو إثارة أي قضية ترغب فيها أو تعتبرها ضرورية. ومع ذلك، أعتقد أن القضايا الأساسية الأربع قد أدت إلى إجراء مناقشات مثيرة للاهتمام بدليل أنه تم عقد جلسات دامت ثلاث ساعات إلى جانب الجلسات الإضافية، وهو وقت إضافي وفقاً للمصطلحات المستعملة في مجال الرياضة، تناولت كلاً من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وضمانات الأمن السلبية.

وأعتبر شخصياً أن تبادل وجهات النظر كان بناءً وأن مواصلة هذا التبادل سيكون مجدياً، لا سيما إذا أردنا إجراء حوار تفاعلي يُمكن الأعضاء فعلاً من إلقاء أسئلة تتصل ببيانات الأعضاء الآخرين. وسيكون هذا المسعى مجدياً في رأيي.

وتتمثل، الأولوية الثالثة بالنسبة إلي في إشراك المجتمع المدني بقدر أكبر من الانفتاح والشفافية. وهي مسألة أثيرتها مع جميع الأعضاء في سياق مناقشاتنا الثنائية والإقليمية حتى قبل أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح أعماله. وكانت هناك مناسبات أخرى للبحث عن وسائل المضي قدماً بهذا الملف، منها غذاء عمل مع مجموعة الرؤساء الستة وممثلي المجتمع المدني. وتزعم كندا، ليس أثناء الرئاسة بل بعدها، تنظيم اجتماع لفائدة المجتمع المدني في ٣ آذار/مارس، وسنوافيكم لاحقاً بمعلومات إضافية عن ذلك. وسيتشابه هذا الاجتماع مع ذلك الذي نظمناه مع زملائنا وأصدقائنا المترجمين الفوريين وسيؤدي إلى تبادل وجهات النظر. ويبدو لي أن المسألة المطروحة تتمثل في معرفة إلى أي مدى يمكن لهذه الهيئة أن تشرك المجتمع المدني وكيف يمكن لها تحقيق ذلك. وثمة سوابق عن ذلك: ينص النظام الداخلي على عقد جلسة متى اعتمد برنامج العمل مثلاً، ولكنني أذكر في الواقع أنه كانت هناك فرصة، حتى قبل اعتماد الوثيقة CD/1864، لتبادل وجهات النظر مع ممثلي المجتمع المدني.

وأخيراً، وفي سياق الفقرة ٢ من النظام الداخلي، التي تنص على إعادة النظر بانتظام في عضوية مؤتمر نزع السلاح دون تحديد تواتر هذه الفترات مع ذلك، التمس رأيكم بشأن مسألة توسيع عضوية المؤتمر، وأجريت مشاورات مع المراقبين قبل تولي الرئاسة. وأود أن أشدد على أن الدول التي لديها صفة مراقب لا تود جميعها أن تصبح أعضاء، بيد أن البعض يود ذلك، وقد التقيت بممثليها لتقصي سبل المضي قدماً في هذا الشأن. على أننا لم نتوصل ببساطة إلى التوافق في الآراء اللازم للمضي قدماً بهذا الموضوع، رغم أنه يندرج في إطار النظام الداخلي، ولا بد من بذل الجهود وسنرى إلى أي مدى يمكن أن نصل. وهذا ما كان لدي الإدلاء به وربما يود الزملاء التفكير فيه والتعليق عليه، سواء في هذا الجلسة أو في الجلسة القادمة أو حتى أثناء الجلسات التي ستعقد حتى نهاية الدورة. وسأقدم لكم بالتأكيد ملاحظات أخرى في اليوم الأخير من رئاستي. وأزعم الإفادة من سلطة وهيبة هذه الرئاسة للإدلاء ببعض الملاحظات يوم الخميس.

وأتوقف عند هذا الحد، وأعود الآن إلى قائمة المتكلمين القصيرة بصورة تبعث على الاستغراب. ولدي بلدان على القائمة، هما: الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب. وأعطي الكلمة أولاً إلى سفيرة الولايات المتحدة.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على الدور الذي اضطلعتم به في تيسير المناقشات الجيدة الدائرة على مرّ الأسابيع القليلة الماضية بشأن القضايا الأساسية المعروضة علينا، وأودّ كذلك أن أثني على ما تقومون به من مشاورات مستمرة بشأن برنامج العمل.

وعندما تحدثت أثناء الجلسة العامة الأخيرة بشأن مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، انتهزت الفرصة للثناء على معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام لتنظيمه حدثاً جانبياً بشأن الفضاء الخارجي. ورأيت شخصياً أن هذا الحدث يكمل بصورة مفيدة مناقشاتنا الرسمية في الجلسة العامة، وبالمثل، أود اليوم أن أثني على زملائنا الأستراليين واليابانيين للمبادرة إلى تنظيم حدث جانبي بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لمناقشة التعاريف. وأود كذلك أن أوجه الانتباه إلى الإسهام القيم الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أعرب عن تقديري الصريح للعرض الموحز الممتاز الذي قدمته عن دورة الوقود. وحيث إنني دبلوماسية ولست خبيرة تقنية، فإنني أرحب دوماً بهذه العروض. وتحذوني، بالطبع، مشاعر السعادة العارمة لانضمام خمسة زملاء إلي من الكونغرس الأمريكي، وهم خبراء معتمدون. وألاحظ أن العديد من الدول الأعضاء الأخرى في مؤتمر نزع السلاح دعت أيضاً خبراء. وآمل في أن تتمكن جميعاً من الاستفادة من هذه الخبرات المميزة ومن استفادة جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح والدول التي لديها صفة مراقب بصورة كاملة من هذا الحدث الجانبي. ولا يرمي هذا الحدث بأي حال من الأحوال إلى منافسة مؤتمر نزع السلاح بل إلى إثراء عملنا واستكمالنا هنا وكذلك نظرنا في هذه المسألة الرئيسية، كما تبين أثناء اليوم الأول للمناقشة أن مسألة التعاريف وحدها هي مسألة معقدة وأن آراء أعضاء مؤتمر نزع السلاح والدول التي لديها صفة مراقب هي آراء متنوعة.

وأود في الختام أن أعرب عن تقديري لهذا الحدث الجانبي، وأتطلع إلى أي حدث أو أحداث أخرى تود الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح تنظيمها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة كينيدي على بياها وأعطي الكلمة الآن إلى سفير المغرب.

السيد هيلالي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. يسعدني أن أقدم إليكم بأحر قلمي وفد المملكة المغربية لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أشيد بالطريقة المهنية المميزة والشفافة التي تديرون بها أعمالنا. وأود كذلك أن أؤكد لكم دعمنا الكامل لإنجاح رئاستكم. وإن الممارسة التي بادرت بها لإجراء مناقشات تتعلق بمواضيع "الوصايا العشر" إلى جانب مواصلة المشاورات التي تتعلق ببرنامج العمل جديرة بالدعم والشكر. وتشهد على تقاليد بلدكم كندا العريقة في الإسهام في قضايا نزع السلاح. ولا تزال الوثيقة والولاية اللتان قدمهما السفير شانون بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية في عام ١٩٩٥ تشكلاً مرجعاً لمداورات مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المعاهدة.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب الحار بزميلنا السيد ساك، سفير السنغال، وأن أؤكد له دعم وفد المغرب وتعاونهم.

السيد الرئيس، إن السنوات تتوالى وتتشابه في مؤتمر نزع السلاح. فنحن نشاطر بالفعل، مرة أخرى، مشاعر الأسف والإحباط لدى جميع الذين يعتبرون أن مؤتمر نزع

السلاح عاجز باستمرار عن الاستفادة من السياق العالمي المؤيد بشدة لنزع السلاح. فلم تكن البيئة الدولية قط مناسبة مثلما هي الآن للجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف لصالح نزع السلاح. والأمل الذي تولّد في عام ٢٠٠٩، عن اعتماد الوثيقة CD/1864، التي تتضمن وثيقة العمل، وكذلك نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوصيات الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قد بدأ يتلاشى بالفعل، وهذا ما نأسف له.

والأكثر من ذلك أن التصديق في الآونة الأخيرة على اتفاق خفض الأسلحة الاستراتيجية بين الطرفين الموقعين عليه، ألا وهما الولايات المتحدة وروسيا، والنوايا الحسنة التي أعرب عنها أثناء الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وكذلك التحذير الذي وجهه في البيان الذي ألقاه في ٢٦ كانون الثاني/يناير الماضي هنا أمام مؤتمرنا، من شأنها أن تشكل حوافز لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونحن نؤيد التحليل الذي أجراه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والذي يفيد بأن استمرار الجمود الحالي لمؤتمر نزع السلاح سيؤثر سلباً في عالمنا ويؤدي إلى مخاطر حيازة الشبكات الإرهابية للأسلحة النووية.

ذلك أن الشبكة الإرهابية لم تعد تخفي نيتها في حيازة الأسلحة النووية. فقد أدى ظهور تكنولوجيات في متناول عامة الجمهور، نتيجة تطور السوق السوداء للأسف، إلى زيادة تيسير صناعة قنبلة قدرة تجمع بين متفجرات تقليدية ومواد مشعة لتؤدي بحياة أكبر عدد ممكن من الضحايا الأبرياء.

وجعل هذا الشعور المتزايد بانعدام الأمن مسألة نزع السلاح تتصدّر جدول أعمال الأمم المتحدة، وينبغي له أن يوجّه انتباهنا جميعاً للعمل معاً نحو جعل مؤتمر نزع السلاح يضطلع بدوره مجدداً بصفته الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض في ميدان نزع السلاح. وبما أن الجمود القائم منذ ١٣ عاماً ليس أمراً محتوماً، فقد أصبح لزاماً تجاوز خلافاتنا دون مزيد من التأخير. ذلك أن المأزق الحالي يشجع للأسف على الانتشار النووي ويحول دون تحقيق الهدف النهائي الذي يسعى له المجتمع الدولي، ألا وهو إبرام اتفاقية حظر الأسلحة النووية.

ونحبي في هذا الإطار قرار طلب الأمين العام للأمم المتحدة من المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح إجراء دراسة مستفيضة للوقوف على المشاكل التي تحول دون تطور آلية نزع السلاح. وكان السيد الطيب الفاسي الفهري، وزير الخارجية والتعاون في المغرب، هو الذي قدم هذا الاقتراح، أثناء الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويلاحظ المغرب مع الارتياح أن ندائه قد سُمع ويود أن تتمخض عن توصيات المجلس الاستشاري إجراءات ملموسة تكفل تمكين مؤتمر نزع السلاح من الخروج من المأزق.

وتحقيقاً لذلك، لا بدّ من الانخراط في عملية متكاملة وتشاركية وشاملة تتناول جميع جوانب نزع السلاح باعتماد نهج يمكن من تلافي اختلال أداء مؤتمر نزع السلاح. ولا يوجد حلّ سحري للشلل الحالي بل حاجة ملحة إلى إرادة سياسية. ذلك أنه إذا كانت الرهانات أمنية وجغرافية - استراتيجية بلا شك، فإن تسويتها سياسية إلى حد كبير ويتطلب التفاوض بشأنها حتماً آليات فعالة ومتكيفة.

وفي هذا السياق، تضم المملكة المغربية صوتها مجدداً إلى أصوات الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز للدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح دون تأخير. وسيكون الهدف إجراء تشخيص عام لجميع هياكل الأمم المتحدة المكلفة بنزع السلاح، والاتفاق على حلول عملية للمشاكل المنهجية لمؤتمر نزع السلاح وأخيراً تكييف جدول أعمالها مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

وفي انتظار هذا التفكير، ندعو جميع الأعضاء إلى وضع خلافاتهم واختلافاتهم جانباً وإلى التركيز على الأساس من أجل تحقيق الهدف الأسمى الذي يصبو إليه الجميع، وهو بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، ينبغي لنا أن نعتد نهجاً عملياً متكاملًا يولي عناية متوازنة، كما قمتم بذلك سيدي الرئيس، منذ أن ترأستم مؤتمرنا، إلى "الوصايا العشر" لمؤتمر نزع السلاح.

ويجب لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية ألا تكون تمييزية، وأن تكون قابلة للتحقق وتتمتع بآليات إدارة المخزونات. وتدعم الأوضاع الحالية، التي تعززها بوضوح القوى النووية، إعادة تنشيط ولاية شانون. ويعتبر الإعلان الصيني الأمريكي لدعم مفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية مفيداً ومشجعاً في هذا الصدد.

أما الإعلانات الانفرادية الصادرة عن القوى النووية بشأن تطبيق مبدأ عدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية فهي غير كافية لأنها غير ملزمة قانوناً ويمكن عكسها. وعليه، فمن المهم الانخراط في مفاوضات لإبرام معاهدة ملزمة بشأن ضمانات الأمن السلبية تحمي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من التهديد النووي. ومن شأن صك قانوني كهذا أن يحدّ من الأهمية التي تولي إلى السلاح النووي في مجال الردع ويمثل دعامة أساسية من دعائم نزع السلاح النووي.

وإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومنها منطقة الشرق الأوسط، عنصر أساسي من عناصر عملية عدم الانتشار. ويمثل مؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بالشرق الأوسط فرصة فريدة من نوعها لتخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، فجميع الأطراف المعنية مدعوة إلى المشاركة بالإرادة السياسية اللازمة من أجل إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط كتدبير من تدابير إرساء الثقة في سبيل إقامة سلم عادل ودائم لما فيه خير شعوب ودول المنطقة كافة.

ويمثل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مرحلة هامة أيضاً في نزع السلاح النووي. وينبغي إيلاؤه العناية الواجبة والكاملة مع مراعاة أن الفضاء الخارجي يمثل جزءاً من تراث الإنسانية ولا ينبغي استخدامه إلا لأغراض التطبيقات المدنية.

وتشارك المملكة المغربية بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز قضية نزع السلاح والتصدي للإرهاب النووي.

وعليه، وفي سياق اشتراكها في عملية نزع السلاح، استقبلت المملكة المغربية في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠١١، في الدار البيضاء، حلقة دراسية نظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والاتحاد الأوروبي بعنوان "دعم المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة الاتجار بالأسلحة بإجراء مناقشات إقليمية وتبادل الخبرات".

وضمنت الحلقة الدراسية التي دامت ثلاثة أيام ٦٧ مشاركاً أتوا من ٢٦ بلداً من شمال أفريقيا وغربها وأفريقيا الوسطى، إضافة إلى خبراء الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات غير الحكومية وإلى خبراء مستقلين. وشملت الحلقة الدراسية جزأين، ومكنت المشاركين من مناقشة نطاق برامترات وتطبيق المعاهدة المقبلة المتعلقة بالاتجار بالأسلحة، واستخلاص العبر من التجارب الناجحة التي تحققت على المستوى دون الإقليمي مثل تجربة اتفاقية الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا وأفريقيا الوسطى بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد ثبت الاعتقاد العام بأن أكثرية الأسلحة المتداولة بشكل غير مشروع تتسرب من مناطق النزاع، وأن المعاهدة ستسهم إلى حد كبير في التخلص من هذه الآفة، وإن لم يدع أهما ستحقق ذلك بمفردها. هذا ما يفسر قوة دعم المشاركين باختتام المفاوضات بشأن المعاهدة.

واتفق بشكل عام في الحلقة الدراسية على أنه يجب لهذه المعاهدة المقبلة أن تغطي مجموعة واسعة من الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة. وبغية الحفاظ على المرونة اللازمة لها، يمكن وضع مرفق للمعاهدة في شكل قائمة أكثر تفصيلاً للأسلحة لمراجعتها المحتملة أثناء المؤتمرات الاستعراضية.

ويمكن أن تغطي الإجراءات الواجب تنظيمها لتوريد الأسلحة أو تصديرها أو عبورها أو مسافنتها أو كذلك تصنيعها أو تقديم المساعدة التقنية بشأنها أو نقلها. وشدد المشاركون على استثناء عمليات حفظ السلام من حيز تطبيق هذه المعاهدة.

وأشار معظم المشاركون أيضاً إلى لزوم إدراج عنصر التعاون التقني في المعاهدة المقبلة من أجل تعزيز قدرات مراقبة الدول. وينطبق ذلك أيضاً على تدابير الشفافية التي يجب أن تستلهم في هذا الصدد من الصكوك القائمة.

وسيتطلب تنفيذ المعاهدة المقبلة إنشاء وحدة دعم دولية يمكن أن تكون في إطار مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة.

وسيدأ نفاذ المعاهدة المقبلة باجتماع سنوي للدول الأطراف يسبقه اجتماع فريق الخبراء الحكوميين وتجري مراجعتها كل خمس سنوات أثناء المؤتمرات الاستعراضية.

السيد الرئيس، أود أن أعتنم هذه المناسبة لأجدد تهابي المملكة المغربية الحارة للمنظمين والمشاركين لكفاءاتهم المهنية التي أتاحوا إجراء مداولات ذات نوعية بفضل تنظيم الحلقة الدراسية بشكل ممتاز. وأوجه بالشكر خاص عبارات الشكر إلى موظفي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وإلى الدكتورة كريستيان أجبوتون جونسون، نائبة المدير وإلى زملائها.

وفيما يتعلق بإسهام بلدي في جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب النووي، ستنظم المملكة المغربية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس بالرباط، وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا، عملية دولية محاكاة تدخل في حالة حدوث فعل كيدي يشمل مواد إشعاعية. والأهداف الخمسة لهذه العملية، التي تدرج في إطار تنفيذ خطة العمل والمبدأين ٤ و ٧ من المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، هي التالية: تعزيز تبادل المعلومات على المستويين الوطني والدولي؛ النظر في آليات الإخطار وطلب المساعدة على الصعيد الدولي؛ النظر في جوانب التنسيق واختبارها وإدارة الأزمات؛ تفكيك عمليات التدخل التقني واختبارها؛ تعيين الممارسات الجيدة.

وستشارك في هذه العملية الولايات المتحدة وإسبانيا وفرنسا والبرتغال وهولندا والرأس الأخضر والإمارات العربية المتحدة بصفتها شركاء أو أطراف، وستدعى البلدان الأعضاء الأخرى في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب بصفة مراقب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير هيلالي على بيانه.

ويبدو أنه لا يوجد أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة. وبذلك ننهي أعمالنا لهذا اليوم.

وستعقد الجلسة العامة التالية يوم الخميس، ١٧ شباط/فبراير، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً. وكما قد يكون منسقو المجموعات الإقليمية قد أشاروا من قبل بالنسبة إلى الجدول الزمني الإرشادي، فإننا نرحب بتعليقاتكم على البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال. تُرفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠